

واقع الاختيار الفردي لشريك الحياة

الاسم واللقب: قرطي فائزة

طالبة سنة أولى دكتوراه، تخصص علم الاجتماع العائلي،

جامعة وهران 2

Korti.faiza@yahoo.fr

ملخص:

الاختيار الفردي للشريك ظاهرة بارزة للعيان، ولكن يتوجب علينا إعادة التساؤل في واقع سوق الزواج ضمن المجتمع الجزائري، ومعرفة مدى درجة حرية الفرد في الاختيار الزوجي، وإلى أي مدى أحرز قبول الوالدين، وما هي اتجاهات الأسرة والمعايير التي تركز عليها في علاقتها بموضوع الانتقاء الفردي لقرناء الأزواج. وما دور الفرد كفاعل اجتماعي نشط في موضوع الاختيار الزوجي في عالم متغير.

الكلمات المفتاحية: اختيار شريك الحياة؛ الزواج؛ اتخاذ القرارات؛ سوق الزواج.

تمهيد:

العائلة هي مؤسسة اجتماعية تتضمن قوانين عرفية لا تسمح بتجاوزها أو مخالفتها من طرف أعضاء العائلة، وخاصة في الأمور المتعلقة بمواضيع الزواج وبناء أسرة زوجية، فالزواج هو "مجموعة معقدة من الأحكام والتقاليد التي تنظم العلاقات الاجتماعية والجنسية بين شخصين بالغين من جنسين مختلفين - المرأة والرجل -" على حسب تعريف جورج ميردوك للزواج، في كتابه "البناء الاجتماعي"¹

إنّ الاستعداد لبناء علاقة زوجية لا يتمّ إلاّ تحت نظام محدّد من طرف العائلة، وموروث اجتماعيا عبر أجيال متعاقبة؛ تقليديا، الزواج يتمّ رسميا عبر مراحل منتظمة ومتتالية، واختيار القرين، هي المرحلة التمهيدية التي تؤوّل إلى المرحلة الرسمية الموالية التي تأهل إلى نشأة علاقة زوجية، تقوم الأسرة بضبطها اجتماعيا تحت معايير ثقافية خاصّة بالجماعة الأسرية، حيث يتمّ الإيجاب والقبول بين أسرة الزوج وأسرة الزوجة بعد الانتقاء لقرناء الأزواج.

منذ أجيال مضت، البناء الأسري يتمّ بإدارة القيادة الأسرية، وتحت تصرف الوالدين، وهو أمر يفوق إرادة الفرد، حيث هذا الأخير "يُزوّج" ولا "يَتزوّج" كما وضّح عدي الهواري،² والاختيار للقرين هو من الضروريات التي تهتم بها الأسرة، أين الزوجة تُنتقى بمعايير محدّدة اجتماعيا من طرف عائلة الزوج، وهي

مَهْمَة يتكلّف بها عادة النساء وخاصّة أم الزوج، تعمل على انتقاء شريكة الحياة لابن العائلة أين المرأة لا تراها سوى المرأة في محيط خاص إلّا بالنساء.

و على إثر التغيرات الاجتماعية التي برزت مع انتشار إجبارية التعلّم والعمل لكلا الجنسين، بدأ يتبدى تدريجيا الاختيار الفردي للقرين بتوسع مجال التعارف المشوّب بين النساء والرجال، أين المرأة أسفرت عن وجودها وراء الجدران المنزلية، واقتحمت المجال العام بشكل قويّ. إلى جانب التوسّع في شبكة الاتصالات والمواصلات المختلفة التي سهّلت التواصل بين الأفراد، سمحت بالتعرّف على الجنس الآخر أين تولّد الطموح في بناء علاقة زوجية مع من وقع عليها -أو عليه الخيار-

وبما أنّ الأسرة متمسّكة بمعتقدات الأواصر، كيف ستتعامل مع هذه المستجدات وتتقبّل الاختيار الفردي. فإلى أي مدى بلغت حرية الفرد في اختيار القرين؟

1. الزواج بين الماضي والحاضر:

العائلة في زمن مضى كانت تحمل إيديولوجية ثقافية تقليدية في موضوع الزواج، أين كانت المرأة تُحجب عن الأنظار آخذة دورها التقليدي كامرأة ماكثة بالبيت، لا يستوجب عليها الالتقاء مع الجنس الآخر بعد أن تظهر علامات بلوغها، فتصبح لصيقة الأم في فضاء خاص إلّا بالنساء، حيث تُعدّها للزواج، تقوم بتدريتها على مختلف الأعمال المنزلية، ومُقدّمة لها نصائح تضمن بها النجاح في الحياة الزوجية. هذا الزواج الذي سيُفرض عليها من طرف الوالدين، ومجبرة على قبوله عنوة.

إنّ نمط الزواج ضمن الأسرة التقليدية يسمى بالزواج المرتّب أو المخطّط، القائم على طاعة واحترام قرارات كبير العائلة الحامل للسلطة وله شرعية إصدار الأوامر. هو نظام تقليدي له ضوابط اجتماعية صارمة مفروضة على الفرد، لا يحقّ له الرّفص، ولا يجوز له التعرّف على القرين ولا رؤيته قبل الزواج، حيث العائلة تقوم على ضبط العلاقات بين الجنسين من خلال تقسيم الفضاءات الخاصة بالرجال والنساء. فإنّ الزوجين لا يتعرّفا على بعضهما إلّا بعد الزواج، إذ "يُعتبر الزواج هو مؤسسة الالتقاء مع الجنس الآخر"³ والنساء هنّ من يمتلكن سلطة الانتقاء لقرناء الأزواج، قد تتكلّف أم الفتى أو إحدى نساء العائلة -المختصّة في أمور الزواج- باختيار الزوجة الموائمة لمعتقدات العائلة والمناسبة لابنها، أو بالأحرى تختار كتّة للعائلة محبّذات في ذلك الزواج الداخلي.

و لكن ظروف اجتماعية مغايرة قلبت موازين النظام الزواجي. بعدما كان الاختيار الزوجي من المواضيع الطوباوية التي تفوق الفرد في العائلة الجزائرية. أصبح الآن الزواج يشغل تفكير الفرد بعد التعرّف على من اعتبره شريك الحياة، أين القرين أصبح يُنتقى فرديا مع بروز المجال الايكولوجي الجديد المشوّب بين الجنسين، فسح المجال نحو التفتّح على المحيط والتعرّف على الجنس الآخر، إذ أصبح ميدان التعليم والعمل من أبرز المجالات التي يتم فيه الاختيار للقرين.

إنّ توفير الدولة لمناصب الشغل ساعد الأفراد على الدخول في غمار العلاقات الاجتماعية بصفة عميقة، خاصّة مع توسّع شبكة المواصلات وما ترتّب عليها من حراك اجتماعي ونزوح ريفي، ولّدت الاحتكاك بين الجنسين وبين مختلف الأقطار الإثنية الجزائرية حيث برز النظام الطبقي العرقي، ف"المجتمع الجزائري في العهد الاستعماري هو مجتمع من الخلايا الإثنية تعيش على نفسها ولم يكن المجتمع منقسما بعد إلى طبقات"⁴

وهنا قد يقع تشابك في الرأي، حينما يرفض الوالدين الاختيار الفردي للقرين؛ تتولّد بذلك الخلافات بين الجيلين، ويقع الشقاق في الإيجاب والقبول بين الوالدين والأبناء، فبعض المناطق الجزائرية لا تزال محافظة على الوشائج الأسرية وعلى شخصيتها الإثنية رافضة الزواج الخارجي و متمسكة بمعاييرها وإيديولوجيتها التقليدية في موضوع البناء الاجتماعي للعلاقة الزوجية.

II. الزواج مسألة عائلية وليست فردية:

إنّ المستقبل الزواجي هو مقيّد بقرار أسري وليس الفردي، وفترة التعارف في عالم متغيّر ليست مرتبطة بالزوجين فحسب بل بالأسرتين، فالزواج هو تعاقد اجتماعي بين أسرة الزوج وأسرّة الزوجة، يتم التعارف والالتقاء بينهما لتقويم وتقييم العلاقة، ومنه يتم اتخاذ قرار الزواج. يوضّح LEMARCHANT بالمعنى الدوركايمي أنّ، فترة اللقاء الأوّل مع أسرة الزوج لا يمكن الاستغناء عنها في العلاقات الثنائية فهو سلوك محافظ، وتعد نقطة الانطلاقة للعلاقة الثنائية؛ مؤكّدا أن بهذه الطريقة الزوجين يحزمان الأمر فيتمسّكا ويقوّيان العلاقة، فالتعارف مع أسرة الزوج إذن يعتبر الوقت الحاسم والقطعي يدخل في تاريخ العلاقة الزوجية⁵.

ويُعبر BARBER Bernard عن الزواج مشيرا أنّ، "أهمية الزواج ليس في إقامة علاقة بين شريكين ولكن أهميته تبرز في العلاقات التي تربط بين عائلتهما"⁶ فالزواج هو تعاقد أسري، لا يحقّ للثنائي المقبلان على الزواج إتخاذ أي خطوة بدون الأخذ برأي القيادة الأسرية، ولهذا، الاختيار الزوجي يُضبط اجتماعيا بما يناسب معتقدات الأواصر، أين العائلة تتمسك بثقافتها التقليدية، حيث يتمّ اختيار القرين من طرف الأسرة على أسس معيارية منتقاة من الرواسب الثقافية.

1. الأسرة متمسكة بثقافة الأواصر:

إنّ المسائل الزواجية هي أمر يخصّ العائلة. يستلزم على الثنائي أخذ الموافقة الرسمية من أسرتيهما، وجلب قبول الوالدين لقيام الزواج. يخبرنا "محمد" من مواليد 1948 بتلمسان : "...الآن -في الوقت الحالي- كل من الرجل والمرأة يلتقيان بغياب العائلة ويتفاهما بينهما، ويقول لك أخطبّي، من هذه البنت؟، من أبوها وأمّها؟، بنت من؟... كيف تذهب العائلة لتخطب؟"

بعض العوائل الجزائرية لا تزال متمسكة بالمعتقدات الثقافية التقليدية فيما يخص الاختيار لقرناء الأزواج، فلا بدّ من البحث عن تفاصيل الأصل العائلي، يصل الحدّ إلى التنقيب في جذور العائلة إلى غاية الوشائج، كما يشترط الأخذ بعين الاعتبار هوية انتماء الأم للفتى أو الفتاة المقبلان على الزواج، بحكم أنّ المرأة تعيد إنتاج المضمون الثقافي للسلالة الإثنية عبر الأجيال.

إنّ الأسرة الجزائرية بقيت محافظة على نظام الزواج الداخلي -بين الأقارب أو بين نفس الفئة الإثنية- ومتمسكة بوشائج الحسب والنسب والقربا، خاصّة عند العوائل الكبرى التي تتميز بالتبذخ العائلي؛ إذ يبقى القرار تحت إمرة الوالدين والأسرة عامّة، فالقيادة الأسرية يمكنها أن تسمح بالتعرّف على الجنس الآخر، أو حتى بالاختيار الضمني، ولكن لا تسمح باتخاذ القرار الفردي الحاسم والنهائي. على الفرد أن يعي بانتمائه العائلي والإثني، ويقوم باختيار الشريك بمعايير دقيقة تناسب مقتضيات العائلة: "أمي من أسرة عريقة بوهرا... لم تتقبل الزواج من الشخص الذي تعرفت به، هو من عائلة بسيطة... وأخي تعرف على فتاة... ذهبت الأم لرؤيتها فوجدت أن أصل جدتها الأولى من أسرة يهودية اللقب... ومنه أصرت على عدم إتمام هذا الزواج."

في الدراسة الميدانية صرّح جلّ المبحوثين والمبحوثات أن الوالدين لم يقبلوا الاختيار الفردي لمرات متتالية، إلى أن تمّ الاختيار الصحيح الموفّق بما يناسب العرف العائلي، مولين أهمية للانتماء الثقافي للقرين؛ يحكي أحد المبحوثين، من مواليد 1971 -تلمساني الأصل:- "كنت أعمل مع إحدى الفتيات... عندما أردت التقدم للخطبة خبّرت "الأم" وعرفت بها، فلم تقبلها لأنها ليست تلمسانية الأصل".

يشير "ليفي ستراوس" أنّ، الزواج الداخلي يهدف إلى تأمين صفاء ونقاء الخط العائلي... سوق الزواج لا يعتمد فقط على ظروف الشخص المادية والدراسية، ولكن نبحث في تفاصيل تنشئته العائلية والمشرّعة من خلال الاسم العائلي وحسبها ونسبها... وكذلك الرأس المال الاجتماعي، كل هذه المحدّات تؤدي إلى مجال صراع بين أعضاء الأسرة في موضوع الزواج، فهو موضوع عائلي وليس شخصي⁷

وفي الواقع رغم أن الاختيار الزوجي يتضمّن معايير ثقافية، إلّا أن هذه المعايير قابلة للتغيير مع الأسرة المواكبة للمستجدات الاجتماعية، حيث الأسرة كما يمكنها الرفض يمكنها القبول.

2. الأسرة مواكبة للتغيرات:

يمكن أن ترفض العائلة الاختيار الفردي، كما يمكنها أن تقبله. رغم تفهّم الوالدين ووعيهما بنمط العلاقات الاجتماعية الجديدة ضمن المجال العام، إلّا أنّ الفرد يجد نفسه في موقف يُجبره بترتيب المواصفات التي قد يُقنع بها أفراد العائلة، والتي تناسب معتقداتها الثقافية، وخاصّة معتقدات الأم نحو الفتاة: "قلت لهم (الأم والأخت)، البنت كيف هي... عاقلة، سألت عليها بنت من... ولكن دون جدوى لم يقتنعوا؛ حتى قلت لهما، اذهبوا فقط لرؤيتها وإذا لم تعجبكم فلا بأس!... فقبلوا بها بعد ذلك". فما تبين لنا في

الدراسة الميدانية أنّ الأم لها السلطة في الانتقاء الزوجي للابن، بحكم أنّ الأم -أو الأسرة عامّة- تقوم باختيار كنة لها، خلافاً عن الرجل الذي يقوم باختيار زوجة له.

إنّ الفتى إذا توفّق في الاختيار الزوجي سيجلب انتباه الأم وقبولها ورضاها، فالقرار النهائي ليس بيده بل بيد الأم التي لها قوّة رمزية في مجال الاختيار الزوجي، فهي تختار الزوجة التي تُناسبها وتُناسب ثقافة العائلة تحت معايير جديدة تتواءم مع الظروف الحالية التي اقتضت المجال الخاص. فإسم العائلة -مثلاً- بقي من المعايير المهمّة، ولكن ليس بالضرورة أن يعنى نفس الفئة الإثنية؛ مع الاهتمام بالملاحظات الدقيقة للعلاقات الرسمية الموحية برفعة الأسرة ومكانتها الاجتماعية الراقية تحت مفهوم سوسيولوجي "الهمة" و"طريقة الإستقبال"؛ فكلّ يقوّم موضوع الاختيار والبناء الأسري على حسب معتقداته الخاصّة في مجتمع متغيّر، وعليه برز تباين في تحديد معايير الاختيار للقرين بين مختلف العوائل؛ وبذلك هناك من بقي محافظ ومتمسك بالخلفية الثقافية، ومن حاول التعامل بطريقة ليّنة وسلسة في الاختيار الزوجي بصفة أخرى وبمضمون آخر.

عدي الهواري أشار في نفس السياق أنّ، "الأسرة الجزائرية لا تحمل نظام اجتماعي صرف ومطلق، بل تدمج النظام التقليدي بالنظام الحالي المواكب لمستجدات الحياة؛ فإنّ العائلة الجزائرية تحمل تناقض؛ من جهة قيم العائلة التقليدية لا تزال قائمة في العقل الجمعي، ومن جهة أخرى الفترة الانتقالية ولدت أشكال أخرى من الألفة والمخالطة (sociabilité)"⁸ حيث العائلة اكتسبت ثقافة الاندماج في عالم جديد، فوضت للفرد حرية التعارف مع الجنس الآخر ونزعت منه حرية الاختيار الحاسم واتخاذ القرار والتهيؤ للزواج.

هذه الثقافة "ليست جامدة ولا محدّدة بل ندرکہا بالعقل في بعدها الرّمزي، كما يقول Clifford Geertz: "هي شبكة من الرموز نسجت من طرف الإنسان، فالعلاقات الاجتماعية حيكت من طرف تصورات جماعية اجتماعية ضابطة للمجتمع من خلال رموز، طقوس، قوانين، واتجاهات"⁹ قابلة للتغيير

يشير "علي قعوسي" ضمن نفس المضمون موضّحاً كيف أنّ الأسرة تحرّم الزواج من فئة معيّنة أو تحلّه على حسب معتقداتها الفكرية لنظام الأسرة، مقنّنة رموزاً خاصّة وعقائد عائلية تفرضها على أفراد النسق العائلي. الدّين -على سبيل الذكر- لم يحرم الزواج خارج إطار العائلة، إلّا من المحرّمات المذكورة في النصّ السماوي؛ لكن قد يفرض كبار العائلة على الفرد الزواج من ابن العم أو ابن الخال للمحافظة على الإرث العائلي -مثلاً-، أو أنّ الأسرة قد تحرّم نظام الرضاعة من ثدي واحد أو قد تحلّه لتحّد من الزواج الداخلي.¹⁰ فالأسرة لها ميكانزمات خاصة بها تقوم من خلالها بضبط العلاقات الأسرية والقربانية بما يناسب معتقداتها الفكرية القابلة للتغيير، أو مؤلّدة استراتيجيات مناسبة مع التغيرات الاجتماعية للمحافظة على هذه معتقدات.

3. أشكال الضبط الأسري الحديثة:

مع التغيرات الاجتماعية الحالية ودخول الفرد في غمار العلاقات وغورها بدأت الأسرة تستعمل ضوابط اجتماعية تناسب مع ظروف الحياة، أين وقع الاختلاط الجنسي والإثني، حيث الأسرة باتت قلقة على هدر ثقافة الأواصر، وخائفة على أعضاء أسرتها من التهور في علاقات التعارف.

1. عذرية المرأة رمز عائلي وليس فردي

بعدما أن كان الضبط الجنسي يتميز بتقييد الفتاة ضمن المجال الخاص، تُمنع من الخروج في سن معينة -بعد البلوغ-؛ أصبح حالياً من الصعب تطويقها من إثبات ذاتها والخروج إلى المجال العام، مما دفع بالأم إلى خلق تصورات خاصة بالذكر للفتاة تعجزها عن إقامة أي نوع من أنواع العلاقات مع الجنس الآخر. تقول المبحوثة من مواليد 1966: "بالنسبة للأم، كل شيء حرام وعيب، زَرَعَت بي الرُّعب من الجنس الآخر عند البلوغ، وبقيت أخاف من الذكور حتى فترة متأخرة من العمر... إلى أن تعرفت بزوجي... في ميدان العمل".
الأم تستعمل مفاهيم التهيب والتخويف من الجنس المغاير كميكانزم لضبط الفتاة في علاقاتها الاجتماعية في مجال التعارف الحديث المختلط بين الجنسين، أين أسفرت عن وجودها خارج المجال الخاص. يوضح Lacoste-Dujardin أن "الأم... أكثر معيارية مع البنات، توجه تخوفات وقلق نحوهن... تستنجد بطريقة سحرية لتحفظهنّ ابتداءً من سنة من الاغتصاب"¹¹ فلا يجوز للفتاة الدخول في علاقات عاطفية مع الذكر قبل الزواج، "لابدّ لها أن تحافظ على عفتها وشرفها وشرف عائلتها من خلال المحافظة على عذريتها"¹² التي تعدّ من المعايير الأساسية للزواج، فهي شرط من شروط السيرة الذاتية للتوظيف ضمن المنضومة الأسرية الزوجية "¹³ CV de recrutement au mariage

يستطرد DUJARDIN في نفس المضمون أنّ، عذرية المرأة تُعتبر قانون اجتماعي للعائلة ولا بدّ من توفّر هذا الشرط للتقدّم إلى الزواج، إذ هو الوحيد الذي يؤمّن الأبوة الشرعية، ومراقبة الخصوبة الأنثوية؛ فالعذرية مؤسّسة اجتماعياً، هي في نفس الوقت قيمة ثقافية، دينية وإيديولوجية، فإذن هي تحت مراقبة اجتماعية لا يمكن تركها تحت عبث الأفراد¹⁴ فلا يجوز أي نوع من الارتباط بين الثنائي خارج نطاق الزواج.

كما لا يستوجب على الفتاة التعرف على أسرة الزوج قبل الزواج. لكن الفتى يجد نفسه مجبر في البحث عن طريقة يجلب بها قبول الأم، لهذا يعرفها بالمرأة التي قام باختيارها لتتقرّب منها، وتزنيها قبل التقدم إلى مرحلة طلب يدها من أهلها: "بدون أن تعلم أمي... عرفني على أسرتي"، فرأي أم الرجل ضروري لثبوت قرار التقدم إلى طلب يد الفتاة للزواج، باعتبارها الطرف المحتذى به في تنظيم بناء العلاقات الزوجية.

2. اختار الشريك مضبط اجتماعياً في مجتمع متغير:

تقوم الأسرة بعملية الضبط الاجتماعي للعلاقات الزوجية، باستعمال العبارات الساموية كميكانزم للتهيب، تؤدي بالفرد إلى النكوص عن اختياره الفردي للقرين، فمكانة الوالدين تعدّ من أهم علاقات التفاعل، يشعر الفرد اتجاههما بالطاعة والاحترام ويعجز عن مخالفة أوامرهما، خائفاً من غضبهما وغضب

الله تعالى، أين الوازع الديني له الأثر البالغ في توجيه الخضوع لهما: "لا أريد إغضاب الأم مَنّي... لم أقم بالاصرار أكثر على الزواج بالفتاة".

وقد تتولّد علاقة قوّة بين الأم والابن والدخول في علاقة صراع، وعدم التوافق على نفس الفتاة، موضّحاً عدي الهواري ذلك؛ لكن الأم تحمل استراتيجية خاصّة، قد تحرّض كل أفراد العائلة ضدّه لمحاولة إقناعه في النكوص عن اختياره،¹⁵ حيث يتدخّل أعضاء العائلة المقربين في إقناعه عن التراجع، ممّا يدّعي الأمر أن تقود الأسرة بنفسها هذه المهمّة، وتفرض على الفرد الزواج بالقرين الذي قامت هي باختياره: "ذهبتُ حتى عند خالتي للتكلّم معها ولكن دون جدوى، حتى هي حاولت إقناعي لأنسى الأمر، وقالت لي أنها تعرف واحدة في تلمسان... فإنّني في سبعة (7) أيام... تم الزواج عام 2004".

بناء أسرة زواجية هي من الأمور الجادّة بالنسبة لأسرة الزوج، لا تُترك تحت تصرف الرّجل؛ ف"زواج الابن -الذكر- يمثل خطورة في إحداث اضطرابات للعلاقات العاطفية إذا ما تماهى الزوج للزوجة وأسرته، ولهذا، تقوم الأم باختيار كُنتّة للعائلة وليست زوجة لابنها، مُتحرّية عن تربية الفتاة وأسرته لأنها تشعر بالخوف إذا ما كانت لديهم نيّة أخذ ابنها منها بعد الزواج".¹⁶ ولهذا يمكن أن تفوّض الأم سلطة لا مركزية للإبن في سوق الزواج، تمنح له توكيل رسمي في مجال التعارف الحديث تقوم باختباره في طريقة الانتقاء الزوجي، ولكن إذا أخفق في الاستناد على المعايير التي تخالف معتقداتها، وإذا لم تناسب هواها فقد ترفض، ولا يتمّ التوثيق الرسمي لبناء علاقة زوجية.

يشير عدي الهواري أنّه، عندما الابن يعطى للام عنوان الفتاة لخطبتها تشعر وكأنّها مسلوّبة من وظيفتها، فالكُنتّة تُختار ولا تُفرض عليها... فتذهب للتعرف على أفراد أسرة الفتاة وتزنيهم، فيمكنها الرّفص... وإذا الابن أصرّ مخالفا اختيار الأم، تتفاحس عن الذهاب لطلب يد الفتاة، فتريد أن يكون الاختيار كليّاً تحت إمّرتها وسلطتها"¹⁷

ومن أهمّ الاستراتيجيات الخاصّة بالأم في سوق الزواج، تقوم على ضبط الابن في مجال التعارف منذ بزوغه، تعمل على توجيهه وتدعيمه بالمعايير التي يركّز عليها عند الاختيار الزوجي، تزرع فيه قيم الثقافة العائلية، يكتسب بذلك مجال معرفي مرتبط بالتقاليد التي نشأ وترعرع عليها، فتطبّع على إيديولوجية الأسرة التي تحدّد له هوية انتمائه العائلي والإثني، أين الأنّا ستوجّه السلوك في اختيار شريكة الحياة، حيث يعود إلى الرواسب الثقافية في الانتقاء الزوجي رغم التغيرات الاجتماعية.

يشير Michel Bozon في تكوين العلاقة الزوجية، أن اختيار الشريك يتم تحت معالم معيارية صارمة مبلورة في نظام سوسيوثقافي، فرغم أن هذا الاختيار يعدّ شخصي إلا أن الفرد واعي بهوية الذات وانتمائه العائلي والعرق، فهو أمر يفوقه، يعتبرها Bozon أنها ظاهرة اجتماعية تفاعلية بين الأنّا والآخر، يتم من خلالها إصدار الأحكام وفقاً لرواسب التنشئة أين كوّن الفرد إيديولوجية تحدد انتمائه الأسري، حيث لا يدخل في علاقة

تفاعلية عشوائية مع أيّا كان.¹⁸ فعلى الرجل أن يكون واعي بمعايير الاختيار الأسري، وما يُلائم معتقدات الأواصر.

وفي نفس المضمون، نشير إلى "نظرية التوليد الروحي maïeutique" لسقراط¹⁹ التي تُبيّن أنّ ما اكتسبه وما تلقاه الفرد في طفولته تبقى في أواصله، حيث الروح توجّه الجسد طوال مراحل التنشئة الاجتماعية؛ والأسرة أو الأم لها الأثر البالغ في تكوين الفرد حسب انتمائه الأسري والإثني. إنّ "في نظام maïeutique قيمة أساسية، وهي اكتشاف الذات -للراشد وللطفل- وتأكيد سلوكياته النابعة من نفس الجماعة الاجتماعية، والمتأثر بها. هذا الاكتشاف للأنا يتولّد من خلال علاقة مركزية بامتياز... بين الموجّه والموجّه... يمكن للفاعلين الاجتماعيين توجيه السلوك. المعايير والعقائد لها تأثير قويّ في ذلك... يستقيمها الفرد عند الحاجة، على حسب المواقف بصفة اختيارية... تنشيط الفكر (الرصيد الاجتماعي المرشد والمسير...) وتقود الذات لإيجاد الصفات المشتركة في الآخر".²⁰

وبنفس الأسلوب تُوجّه الفتاة في مجال الاختيار بقدر كافي من الوعي في مجال التعارف الحديث، أين البعد الثقافي لا يزال يلعب دورا مهما في بناء الثنائي عند بعض العوائل -كما أشرنا مُسبقا-، إذ أنّ الأم غرست في نفسية الفتاة الشخصية الإثنية إلى حدّ الشعور بالانتماء الإثني، تستند به كمعيار في سوق الزواج. واعية بمكانتها الاجتماعية والثقافية العائلية: "تعرفت بأحد الأشخاص... ولكن في اليوم الذي علمت أنّه من منطقة نائية عن المدينة تراجعت ووضّحت حدودي معه كزميل فقط ليس إلّا... وأعلم أنّ والديّ لا يقبلوا، وخاصة أمّي هي دائما توصيني بنقاء وصفاء العرق"

كما برز دور الأب التدعيمي في علاقته بالبنات، فإنّ "العلاقة أب/بنات ستقوم بتغيير الأدوار التقليدية للمرأة"²¹ يساعدها على الاتجاه نحو بناء فردية مستقلة غير تابعة للزوج وأسرته، مما "أصبح الصكّ الدراسي من المواضيع التي لا يمكن النقاش فيها، ومن الشروط الضرورية في جهاز العروس (Trousseau)"²²: "أبي يوصيني بأن العمل والتعلّم هو سلاحك... وليس الرجل".

فإذن، هذه الضوابط الأسرية بمجملها، وجّهت الشباب في سوق الزواج في مجتمع متغيّر، أصبح بذلك الفرد مُكتسب لاتجاهات الانتماء الأسري. خاصّة بالنسبة للمرأة التي أصبحت واعية في مجال التعارف بمن يقع عليه الخيار أين الزواج لم يعد من الأهداف الأولى والأولية لها. يشير "Michel Bozon" العلاقة الزوجية تُبنى اجتماعيا، بعدما تتحقق كظاهرة اجتماعية تحت معايير دقيقة يعيها الفرد وتناسب اتجاهاته وتصوراتهِ الفكرية تؤدي إلى الاختيار"²³

III. سوق الزواج له بعد عقلائي:

إنّ علاقات التعارف بين الجنسين تخلق نوع من الانجذاب بينهما، من خلال ما ينبع من مودة وألفة في مكان الالتقاء. ولكن هذه العاطفة النابعة بين الجنسين قد تستمر وتدوم كما قد يوضع لها حداً، فلها بعد عقلائي يقف الفرد موقف اختيار رشيد، ف"نقع بالحب بقلوبنا ولكن حتى بعقولنا".²⁴

عادة الرجل هو من يبادر بالتقرب إلى الفتاة، يُعجب بها ويرغب بالزواج منها، ولكن الفتاة يمكنها الرفض أو القبول: "من أعجبت به مُقاوِل، ولكن اليوم الذي قال لي أنّه يحبّ المرأة التي تبقى في المنزل لم أواصل معه". "هناك من لا تُعجبني مهنته، أو عقليته.. أنا من الأول أحبّ أن أضع النقاط على الحروف".

لتضمن المرأة مستقبل زواجي حازم مبني على اختيار دقيق في سوق الزواج تبني تصورات خاصّة لزواج المستقبل على ما يُناسبها كامرأة عصرية، أين "الحب يتحقق اجتماعياً... فهو يخضع لسيطرة المجتمع، والاختيار والحب كلاهما يخضعان للضبط الاجتماعي"²⁵ أين البعد الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في بناء العلاقة الثنائية، بجانب البعد الثقافي الإثني -الموضّح سالفاً-

إنّ المرأة أصبحت لها سلطة قرار بناء الثنائي، أين تركّز على اختيار زوج المستقبل بطريقة واقعية وليست خيالية، يتناسب مع اتجاهاتها المعيارية الخاصة بالزواج، فإنّ البعد العاطفي وحده لا يضمن لها حياة زواجية سعيدة، طامحة بفارس أحلام يحقق لها رغباتها الماديّة: يشير François De Singly أنّ النساء يبحثن عن الرأسمال الاقتصادي،²⁶ مفسّراً أنّ مفهوم الزواج السعيد بالنسبة للمرأة هو بمثابة حراك اجتماعي متصاعد، لأنّ النساء يقيّمن وضعهن الاجتماعي عبر أزواجهن تحت نظام التبعية الاجتماعية لعلاقات السلطة.²⁷

وفي نفس المضمون يركّز "بورديو" على مصطلح "الليبيدو" السيكلوجي، معتبراً أن العلاقات الغرامية تؤسس اجتماعياً قبل الرغبة الجنسية، حيث الإنسان يلعب ألعاب اجتماعية يحاول من خلالها الاندماج إلى أعلى مستوى²⁸ فالفرد لا يمكنه أن يتفاعل مع الآخر إلا إذا توقّرت له الشروط الاجتماعية والذاتية.

فما يمكن قوله أنّ المرأة المقبلة على الزواج، هي كذلك، اكتسبت قدراً كافياً من الوعي يوجّهها في الاختيار وبناء علاقة ثنائية بطريقة عقلانية، وبمعايير خاصّة استبطنتها من التنشئة الأسرية، وعلى أساسها تقوم بالاختيار الزوجي أو تقبل بالفتى الذي كان يطمح في بناء علاقة زوجية معها، والذي بدوره له معايير يرتكز عليها للاختيار -كما أشرنا سابقاً- تناسب جماعة الانتماء، وفردية لها بعد سيكلوجي ومادي.

فأما السيكلوجي، الرجل يحبّذ الزوجة الشبيهة بالأم أين تُوقّر دوماً له الشعور بالحماية والرعاية الأمومية، موضّحاً Pierre Maranda ذلك في مرجعه "الحوار الزوجي".²⁹ وفي نفس المجال يشير De singly أنّ، "الرجل يطمح في المرأة التي تسلك سلوك زوجة وأمّ لزوجها في نفس الوقت، حيث تحاول إسعاد الزوج"³⁰ وتكون الطّرف المستأنس لوحده. ويؤكد أنّ "الرجال يبحثون عن الجمال والدعم العاطفي".³¹ وأما من الناحية المادية، فإنّ الزوج، على حسب ما يفرضه المجال العام من صعوبات في الحياة المعيشية، يبحث في سوق

الزواج على المرأة التي يكون لها دخل مادي تعمل على مساعدته: "أنا في الأول كنت أبحث عن امرأة مأكثة بالبيت ولكن للظروف المادية... اتجهت نحو المرأة العاملة التي تساعدني"

فإذن ظاهرة اختيار الشريك وبناء علاقة زوجية باتت بعد البحث والتنقيب عن الزوج المناسب والموائم للمحددات الفردية بنظرة عقلانية لكل من الرجل والمرأة، فلا شيء يدعو للشفافية. وإذا وُجد الشريك الذي يعدّ المثالي بالنسبة للفرد سيُصرَّ على رأيه، حيث يكون فاعل اجتماعي يقوم بالتغيير.

١٧. الاختيار الفردي للشريك يتحقق إلا بعد بروز الذات الفردية

الفرد -سواء كان رجل أو امرأة- يمكن أن يتمرد ويُصمَّم على اختياره، رافضا معايير الجماعة الأسرية، فقد يواجه الأسرة بالإقناع والتفاهم المتبادل، كما قد يستعمل الضغط ويجابه لجلب رضا الوالدين، يُثبت بذلك وجوده كفرد يرغب أن يصبو إلى ما يريد، مُستعملا الضمير "أنا" أين يشعر بالاستقلالية يريد تكوين حياته الخاصة ويحدد مستقبله بطريقة فردية. تحكي المبحوثة: "أقنعتُ الأم بطريقة عويصة جدا، وقلت لها أنا أتحمل مسؤولية اختياري".

يبين "WALLON" أن الشخصية الفردية تتولد وتنمو وتتحقق عند الوقوف في موقف المعارضة، فالرفض يُولد ويُنتج الفرد³². ومهما أن المجتمع يقيد الفرد ويضبط سلوكياته إلى حد الانصياع والخضوع، إلا أن الفرد بدوره هو فاعل اجتماعي يمكنه أن يترك بصمته ويُحدث التغيير؛ يتمرد بأساليب خاصة به، يحاول الوصول إلى ما يخبو إليه باستعمال التهديد أو الترهيب ضدَّ الوالدين، إلى حد أن تصبح علاقة معنفة بين الوالدين والأبناء، وهذا ما ينتج ما يسمى بصراع الأجيال في علاقة تراتبية، أين كلا الطرفين لهما موارد سلطوية يمارسها نحو الآخر في علاقة تأثير وتأثر.

إنَّ السلطة "تتكوّن من علاقات التأثير بما يسمى التأثير التصحيحي والتأثير الإقناعي تتولّد كأساليب مضادة للاعتراض أو الضغط. ويشمل التأثير التصحيحي مبدأ القوة... حيث تشمل القوة فرض الفروض... أما التأثير الإقناعي فيعتمد على الاستغلال الخطابي لحيل البرهنة من خلال معاني معرفية مشتركة والتزامات جماعية اتجاه مجموعة من القيم. وتعتمد السلطة على المزايا الشخصية بقدر اعتمادها على امتلاك الفرد للمنصب أو الموارد الرسمية"³³.

إنَّ للفرد ميكانزمات خاصّة يستعملها لمواجهة الموقف، فقد يتمرد بالإضراب عن الطعام، أو بالإصرار والترصد إلى حدّ الشعور بالاستقلالية الذاتية والخروج من المنزل: "أصرّيت على اختياري وفرضت الزوج على الأب... إلى حد أنني لم أعد أكل". هذا العناد الذي قد يَنُتج من التدليل الزائد للأبناء، وخاصة الذكر، فكما أنّ متطلباته المادية تُستوفي بأكملها وبدون معاتبة من الوالدين منذ الطفولة، كذلك لا يستطيع تقبّل الرفض في ما يخصّ الاختيار للزوجة. فما تبين لنا في الدراسة الاستطلاعية من خلال حوار مع أمّ لأحد الفتيان المقبلين على الزواج من مواليد 1980-من وهران-، أنّ ابنها الأصغر والمُدلّل -من طرفها- قد تزوّج عنوة من الفتاة التي

اختارها والتي لم تناسب معايير العائلة، فتحكي لنا قائلة: "ابني اختار فتاة لم تعجبني بتاتا... فتزوج بها بدون رضاي... بعد شجار طويل... وبعد الزواج لم أتعجبها كذلك، فطلبت منه أن يُطَلَّق... فترك المنزل ولم يعد... كان ابني الأصغر والمدلل كل ما يطلبه يجده بين يديه، حتى أنه طلب مني سيارة باهضة الثمن فاشتريتها له"، فالأم قد تلي كل متطلبات الابن المحبب لها بكل سهولة، إلا في ما يخص موضوع الزواج فهو من اختصاصها، وهذا لأنها لا تختار هي زوجة للإبن وإنما تعمل على انتقاء كنة لها. وهذا هو دور الرجل الأساسي في موضوع الاختيار للزوجة، أو بتعبير آخر دوره في اختيار كنة لأمه.

خاتمة

إن الزواج مسألة عائلية، فهو تعاقد بين أسرتين وليس بين شخصين يطمحان في بناء علاقة زوجية، على الفرد الاقتداء بمكانة الوالدين ودورهما الاجتماعي في اتخاذ القرار، فيبقى البناء للرباط الزواجي مقيّد بقرار أسري وبإشراف الوالدين رغم التغيرات الاجتماعية التي أهلت إلى سيرورة الفردانية، حيث أنّ الأسرة منحت توكيل رسمي للأبناء بالتعرّف على الجنس الآخر في حدود ما يسمح به العرف العائلي، وسمحت بالاختيار الضمني للقرين القابل للتراجع عنه، إذ أنّ القرار الأولي والنهائي يعود للوالدين. مُوضّحا CAMILERI في نفس السياق أنّ، "القرارات نابعة أساسا من العائلة حيث الوالدين يعملان على المراقبة والتدخل ولهم حق الفيتو "veto" في الاعتراض والنقد."³⁴

ولكن، لا يمكننا تجاهل قوّة الفرد في فرض فروضه بطرق مناوئة للنظام التقليدي، مُستعملا أساليب التمرد أو مُحاولا الاستدلال بالمعايير التي قد تجلب انتباه الوالدين، يحاول الفرد بذلك الإقناع بالإصرار على رأيه وجلب قبول القيادة الأسرية، ليتوصّل إلى مراده في بناء علاقة زوجية مع من وقع عليه الخيار في مجال التعارف الحديث.

الهوامش:

- 1- احسان محمد الحسن، "علم اجتماع العائلة"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان: الأردن، ط1، 2005. ص.102.
- 2- Lahouari Addi, « Les mutation de la société Algérienne: famille et lien sociale dans l'algérie contemporaine », opu, alger, 1994. P.P.80-81
- أنظر كذلك: شارب مطاير دليّة، رسالة دكتوراه، "الفضاء المنزلي والعمل: الأساتذة الجامعيون والعلاقات الجنوسية"، علم الاجتماع، جامعة وهران، 2009/2010. <http://theses.univ-oran1.dz/document/02201003t.pdf>
- 3- FSIAN Hocine, Thèse Doctorat d'état, « identité féminine — identité masculine à propos des relations Homme/Femme en Algérie », psychologie clinique, université d'Oran, Année universitaire 2005-2006. P.267.
- 4- عبد القادر جغلّول، "تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية"، دار الحداثة، لبنان: بيروت، بالتعاون مع المطبوعات الجامعية بالجزائر، الطبعة الثالثة، 1983. ص.26-29.

- 5- Voir : LEMARCHANT CLOTILDE, préface : François De SINGLY, « Belle filles : avec les beaux parents trouver la bonne distance », collection : le sens social, presse universitaire de Renne. 1999. P.99, P.105
- 6- محمد مهدي القصاص، "علم الاجتماع العائلي"، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2008. ص.32.
- 7- Faouzi Adel , « La crise du mariage en Algérie », 07/01/2017, <http://insaniyat.revues.org/11687>
- 8- عدي الهواري، مرجع سبق ذكره، ص.47.
- 9- عدي الهواري، مرجع سبق ذكره، ص.ص.12-13.
- 10- KOUAOUICI Ali, « Famille – Femme et contraception : contribution à une sociologie de la famille algérienne », CENEAP (Centre nationale d'étude et d'analyse pour la planification), FNUAP (Fonds des nations unies pour la population), Alger. 1992. PP.110-115.
- 11- LACOSTE-DUJARDIN Camille, « Des mères contre les femmes: Maternité et patriarcat au Maghreb », la découverte, paris. 1996. P.74.
- 12- CAMILERI Carmel, « jeunesse, famille et développement, essai sur le changement socio culturel dans un pays de tiers monde(tunisie) », centre de recherche scientifique, France, 1973. P.29.
- 13- مصطلح مأخوذ من مرجع:
Michel Bozon et François Héran, "formation du couple : Textes essentiels pour la sociologie de la famille », La Découverte, Paris.2006. www.prepabl.fr/img/pdf/couple.pdf
- 14- LACOSTE-DUJARDIN ، مرجع سبق ذكره، ص.88
- 15- عدي الهواري، مرجع سبق ذكره ، ص.81
- 16- عدي الهواري، نفس المرجع ، ص.80
- 17- عدي الهواري، نفس المرجع ، ص.69
- 18- أنظر : Michel Bozon François Héran ، مرجع سبق ذكره.
- 19- KELLERHALS Jean, WIDMER Eric, LEVY René , « mesure et démesure du couple :cohésion, crise de résilience dans la vie des couples », payot § rivages , France, 2004. P.31
- 20- KELLERHALS J., WIDMER E., « Famille en suisse : les nouveaux liens », presse polytechnique et universitaire romande, Lausanne » 2007. P.71.
- 21- LACOSTE-DUJARDIN ، مرجع سالف الذكر. ص.324
- 22- عادل فوزي، مرجع سبق ذكره.
- 23- François Héran، Michel Bozon ، مرجع سبق ذكره.
- 24- سناء حسنين الخولي، "الأسرة والحياة العائلية"، دار الميسرة، عمان:الأردن، ط1، 2011. ص.147.
- 25- سناء الخولي، نفس المرجع، ص.151.
- 26- KAUFMANN J-C., « sociologie du couple », 1ère édition, PUF, 1993. PP.104-105
- 27- Kaufmann J-C., نفس المرجع، ص.21.
- 28- بيار بورديو، "الهيمنة الذكورية"، ترجمة سليمان قعفراني، مراجعة ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009. ص.122

- 29- Voir : MARANDA Pierre, « Dialogue conjugal : Pour les couples bien assortis, mal assortis, bien mariés, mal mariés, rafistolés, séparés, divorcés, accotés... Ou ceux qui songent à le devenir », Un document produit en version numérique par Jean-Marie, Dans le cadre de la collection « les Classiques_des_sciences_sociales », 1985.

http://classique.uqac.ca/contemporains/maranda_pierre/dialogue_conjugal/dialogue_conjugal.pdf

- 30- ديباجة (F.de singly) لمرجع LEMARCHANT C ، مرجع سبق ذكره.
- 31- kaufmann ، مرجع سبق ذكره، ص.105104.
- 32- فسيان حسين، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 288-287.
- 33- معجم علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، تحرير: جون سكوت، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر علي مولا، بيروت ، 2009. ص.ص. 257-256.
- 34- CAMILERI C . ، مرجع سبق لنا ذكره، ص.ص.13-12.